

والمطلوب هنا تظليل وجوب تقديمه بانه لو اختلف لكانت
 فلا بد من تقدير مضاف اي لظهور ما سبق كذلك في تقدير
 الخبر ومن مواضع وجوب التقديم ما لو قرن المبتدأ بقوله
 الخبر او اما عندك فزيد او كان تأخير خبره عن المبتدأ
 بخوله ذكر فانه لو افرم خبره عن المبتدأ او كان الخبر اسم
 اسما زعم كان خبره او ههنا زيد لا لتسبب اي خطأ فقط
 في التباسه ان مقتضى باللمس ولفظا وخطا في
 التباسها بان التي هي لفظ في اجل وهذا الذي يكون عليه
 وجوب التقديم خوف الالتباس المذكور كما يدبر بيني
 بفتح باء المضارعة من جريته العلم اي تحت لا يدخلان هنا
 لان الما لا يصلح بينهما وبين الفاعل وان المبتدأ
 مع مفعولها جلة وكذا ان معنى له ما يعلم اي يعينه فلا
 يلغى عنه افعالان بولم ان في الكلام حذف الما ليس وغير
 من الخبرين اي المبتدأ والخبر كما هو موضوع المقام
 اما المبتدأ المرفوع المستقبي به فلا يخفى وهو لا مرفوعه
 كما تعلم بين عن السكاطين وخرج ايضا فاعل الفعل ونائب
 الفاعل فلا يخفى فان وان علمنا واختلف فيما اذا دار الامر بين جعل
 المبتدأ المبتدأ او الخبر فقبله الا حسن حذف الخبر
 المبتدأ تصديق وتوسيع والاهق به ذلك الخبر فانه يقع
 مفعولا واما وجه اسمة وفعليته وظرفيته ومكانتها
 ولان المبتدأ اليق بالاجازة وتيسر الاحسن حذف المبتدأ
 الف الخبر محط الثانية جازي اي غير متفق فيصدق
 بوجوب حذف المبتدأ وحذف الخبر كما سيبين تفصيله

كما تقول ان لم يقل تقولا ان ليوافق عندك الاحتكام ان المجهول احد
 المسئولين وقطاع فقط لو كان ينبغي كما ان المتخاطب ان كان
 وان كان المجهول واحدا قدر الخبر ايضا بعده والمسموع وهو
 في الجواب سم ولا يخفى اي هو ان استنتج على الطرفين باهو
 خلاف الاولي ان لم يكن عليهم عدم مطابقة الجواب للمسموع في
 ترتيب اجزائه الخلية وقوله الاعل يفتقر اي خلاف الاولي كما
 اعادة والاعل يفتقر لفتقر اي مريض من العشق او غيره مرضا ملزمه انما في الفاعل
 وهو مبيني على ان كيف اسم غير ظرف وانها في محارفا ما على
 قول سيبويه انها ظرف كاي وان اللفظ في اي حال فيكون
 الجواب في صفة متلقاته ليس وعلمة الدماميني اعلم ان
 في كيف ثلاث عبارات احداهما انظر طرف يستقيم به عن
 الاموال فمعناها في اي حال على ان اللفظ في اي حال فيكون
 في حاله حسنة وهذه عبارة سيبويه موضعها عند نصب
 دال النائية انها اسم يستقيم به عن الاموال فمعناها عيا
 اي حال وهذه عبارة السميدي في الالف مستند موضعها
 عندهما فوضع المبتدأ ونصب مرفوع الثانية انها سؤال
 عن وصف ما يدرك بعدها فمعناها ما تفتت به وهذه
 عبارة ابن الميمون والمكراد بالوصف عليها اللفظ الاله على ذات باعتبار
 معنى هو المقصود لانه اللفظ المعني والالف في الالف
 بالقول الثاني ثم اعترض في القول الاول والثاني بامور
 قال واما القول الثالث فلا اشكال عليه البتة ثم ذكر ان لفظ
 قد سلب معناه الاستفهام في اي حال كما في قول
 بعضهم انظر اي كيف يصنع في اي حال كما في قول

مشتمل